

وثيقة معلومات البرنامج وفقاً للنتائج
تمويل اضافي

رقم التقرير: PIDA21812

اسم المشروع	الأردن- تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل التمويل الشامل- (P153987)
اسم المشروع الأصلي	تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل التمويل الشامل (P132314)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
الدولة	الأردن
القطاع	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، 50% التمويل المصغر 50%
الموضوعات	دعم تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (100%)
أداة الاقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P153987
الرقم التعريفي للمشروع الأصلي	P132314
المقترض	حكومة الأردن
جهة تنفيذ المشروع	البنك المركزي الأردني
فئة التقييم البيئي	F تقييم وسيط مالي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	11 فبراير 2015
تاريخ اعتماد/التصريح بوثيقة معلومات المشروع	11 فبراير 2015
التاريخ التقديري لاستكمال التقييم	19 فبراير 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس إدارة البنك	4 مايو 2015
القرار	

أولاً. سياق المشروع

السياق القطري

1. أسفرت الانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية والتباطؤ المالي والاقتصادي العالمي عن تداعيات في الأردن، وجاء ذلك في صورة صدمات اقتصادية ومطالبات بتكافؤ الفرص والمساواة في الحصول على الفرص وزيادتها. وقد أدت الاضطرابات الإقليمية إلى تقليل إمكانات النمو قصير المدى في الأردن بسبب الانخفاض الحاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات، إلى حد ما، مع زيادة في فاتورة الواردات نتيجة لارتفاع أسعار السلع بما أثر سلباً على البيئة الاقتصادية. وبصفة عامة، فقد كان الاقتصاد الأردني يعمل بمستوى أقل من طاقته وكان لا يخلق عدد كافي من فرص العمل لاستيعاب أكثر من 60 ألف مواطن يدخلون إلى سوق العمل سنوياً.

2. كما أثرت الصدمات الإقليمية والدولية بصورة سلبية على أداء الاقتصاد الأردني. كما شهد الأردن تباطؤاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل متوسطه إلى 2,7% خلال الفترة من 2010 إلى 2014، بعد أن شهد فترة من النمو السريع حين بلغ متوسطه 6,5% خلال الفترة من 2000 إلى 2009. يرجع هذا التباطؤ في المقام الأول إلى تأثير الأزمة المالية وثورات الربيع العربي والصراع السوري وانقطاع إمدادات الغاز المصري إلى الأردن ويرجع جزئياً إلى الوضع السياسي المتدهور في العراق (أكبر سوق لصادرات المنتجات الأردنية). وعلاوةً على ذلك، أدى تدفق أكثر من 620 ألف

لاجئ سوري إلى تفاقم عدد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني.

3. على الرغم من جهود التضامن المالي، إلا أن النمو الاقتصادي المتواضع قد ساهم في توسيع العجز المالي باستثناء المنح، التي من المتوقع أن تصل إلى 14,7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 مقارنةً بنسبة 14,1% في 2013. ولكن من المتوقع أن ينخفض معدل العجز المالي بما في ذلك المنح لتصل إلى ما يقدر بنحو 9,6% في السنة في 2014 مقارنةً بنسبة 11,5% في 2013. أدت الضغوط المالية إلى تفاقم الدين العام الذي كان من المتوقع وصوله إلى ما يقرب من 91% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية 2014. اتجه الدين العام كحصة من الناتج المحلي الإجمالي إلى التزايد على مدى السنوات السبع الماضية، ولكن إذا استمرت جهود التسوية المالية كجزء من الترتيبات الاحتياطية المعلقة المقدمة من صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تغير نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هذا الاتجاه اعتباراً من عام 2016.

4. لا يزال الأردن يشهد ارتفاع معدلات البطالة والفقر، حيث بلغ معدل البطالة 11,9% في 2014. لا يقل معدل البطالة بين الإناث عادةً عن ضعف معدلها بين الذكور، حيث بلغ هذا المعدل 20,8% في 2014 مقارنةً بنحو 10,1% بين الذكور. وتتفاقم مشكلة البطالة بين الشباب حيث بلغت معدلات البطالة 36,1% و31,8% للفئات العمرية من 15 إلى 19 سنة ومن 20 إلى 24 سنة من العمر، على التوالي خلال عام 2014. أما عن معدل الفقر، فقد وصل إلى 14,4% في عام 2010، وفقاً لأحدث التقديرات الرسمية. على الرغم من إحراز بعض التقدم في التخفيف من حدة الفقر، إلا أن تدهور الظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية كان له تأثيراً سلبياً على معدلات الفقر في الأردن، وخاصةً مع محدودية الحيز المالي المتاح للحكومة للتوسع في شبكات الحماية الاجتماعية.

5. يعد تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة واحداً من أولويات الحكومة الأردنية التي تتبع من الدور الهام لتلك المشروعات في خلق فرص العمل والإدماج الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وسيساهم تشجيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن في الحد من البطالة، لاسيما بين الشباب والنساء، بالإضافة إلى المساهمة بشكل إيجابي في الاشتغال المالي من خلال الوصول إلى الفئات المهمشة في مختلف المناطق الجغرافية. وتسعى الحكومة إلى تطوير النمو الذي يقوده القطاع الخاص من خلال تمكين البيئة الداعمة للمشروعات الصغيرة المبتكرة وسريعة النمو. وتدعو هذه التطورات إلى توفير الفرص المتكافئة أمام المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة الأعمال، لاسيما إمكانية الحصول على التمويل.

. السياق القطاعي والمؤسسي

1. تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اليوم بمثابة العمود الفقري والخط الأمامي لقطاع المشروعات الحديثة في الأردن. أوضح تعداد المؤسسات الاقتصادية العامة عام 2011 أن هذه المشروعات تمثل نسبة 95% من المشروعات الأردنية، وأن عدد العاملين في 66% من هذه المشروعات يقل عن 19 موظف وأنها توفر فرص عمل لنسبة 70% من إجمالي القوة العاملة في القطاع الخاص فضلاً عن أنها تحقق مخرجات تساهم بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل 45% من إجمالي الصادرات. تقع حوالي 40% من المشروعات العاملة خارج عمان.

2. تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أهم العوامل المساهمة في الاقتصاد الأردني وقدرته التنافسية وإمكانات التوظيف. يبلغ عدد المشروعات المسجلة في الأردن حوالي 150 ألف مشروع، تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منها أكثر من 99%. إلى جانب ذلك، توفر هذه المشروعات غالبية فرص العمل حيث تساهم في توظيف حوالي 71% من العاملين في القطاع الخاص تقسم إلى 32,7% للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و 38,7% للمشروعات متناهية الصغر. كما يعتبر هذا القطاع من أهم مصادر الصادرات والدخل في الأردن.

3. لا ينعكس العمق المالي بشكل كامل في تحسين عملية الحصول على الخدمات المالية. فقد وصل معدل القروض إلى الودائع إلى 65% منذ مايو عام 2014، مما يعكس ممارسات الإقراض المحافظة في البنوك. وتنخفض نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي بصورة نسبية حيث تبلغ 43%، وتم تخصيص هذه النسبة إلى حد كبير إلى الشركات الكبيرة (87%)، "الإقراض بضمان الاسم". يعتبر التمويل المصرفي من الممارسات الشائعة نسبياً لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، حيث تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لهذه المشروعات. ومع ذلك، ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي الأردني، تذهب نسبة 11% فقط من الإقراض المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مقارنةً بنحو 25% تخصص للأسواق الناشئة. ولا يتوافر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رأس المال الكافي ويأتي تمويلها في الغالب من خلال الأموال الداخلية، فضلاً عن المصادر غير الرسمية. توضح قاعدة بيانات فجوة تمويل المشروعات الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية لعام 2013 وجود تفاوتات كبيرة من حيث الحصول على القروض حسب حجم الشركات. تحصل نسبة 12% فقط من الشركات متناهية الصغر على قروض مقابل 44% من الشركات الصغيرة و70% من الشركات متوسطة الحجم (شكل رقم 1).

4. قام حوالي 18 مصرف من أصل 25 بإنشاء إدارات متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو لديه القدرة على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعتمد العديد من البنوك بشكل رئيسي على ضمانات الإقراض بدلاً من الجدارة الائتمانية، مما جعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدارة الائتمانية لا تحصل على تمويل. تتطلب معظم القروض ضمانات تزيد قيمتها عن 23% تقريباً من قيمة القرض، وتقيد الشركات الصغيرة بأنها تقدم ضمانات تزداد قيمتها عن الضمانات المقدمة من الشركات الكبيرة. وعلاوةً على ذلك، يعد تنفيذ الحقوق التعاقدية الأساسية عملية مرهقة وتستلزم الكثير من الوقت، فضلاً عن ارتفاع تكلفتها، لذلك فهي بمثابة عاملاً غير محفز يواجه إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وللتعامل مع هذا الأمر، تستخدم العديد من البنوك الأردنية أنظمة تصنيف داخلية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعتمد هذه الأنظمة على التحليل المالي والنوعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أول شركة خاصة للمعلومات الائتمانية في ديسمبر عام 2014.

5. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المحافظات تحديات أكبر. ويمتلك عدد قليل من البنوك والهيئات الحكومية فروعاً ومكاتباً في مختلف المحافظات، الأمر الذي يقلل من إمكانية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات. ويمكن أن تكون إجراءات الحصول على التراخيص ومتطلبات البلديات عملية مكلفة وصعبة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ووفقاً لدراسة حديثة للبنك الدولي (2011)، تشير المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى معدلات الضرائب وعدم اليقين الاقتصادي الكلي كقيود رئيسية تعاني منها.

6. على جانب الطلب، تمثل مهارات وقدرات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام حصولها على التمويل، فغالباً ما تفتقر المشروعات إلى الشفافية وعدم توافر قوائم مالية مدققة عنها. يُنظر إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أنها مشروعات أقل استقراراً تنقصها الإدارة المؤهلة، وبالتالي فهي تمثل المزيد من المخاطر. إلى جانب ذلك، لا تمتلك هذه المشروعات ما يكفي من الضمانات، وإذا توافرت فلا تكون مسجلة، مما يجعل من القيام بعملية حبس الرهن عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة. وغالباً ما تتمتع المشروعات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة عن التقدم بطلبات للحصول على قروض مصرفية نظراً لعدم إيمانها بالإقراض في مقابل الحصول على فائدة. أشارت الشركات الصغيرة إلى أن الصعوبات التي تعترض إجراءات التراخيص وعدم يقين السياسات التنظيمية هي عوامل تعيق نموها. كذلك تعتبر عمليات التفتيش من قبل البلدية من التحديات الشائعة، ولكن لم يتم ربطها بمدفوعات غير رسمية.

7. هناك العديد من العوامل التي تقيد نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. على جانب الطلب، يواجه إقراض هذه المشروعات معوقات ناتجة عن عدم ملاءمة الإطار القانوني والمؤسسي للمعاملات المضمونة والإعسار وعدم كفاية التقارير والمعلومات الائتمانية وضعف التنظيم والإشراف الرقابي على الخدمات المالية. يمكن أن تساعد آلية ضمان أو تقاسم المخاطر في تعويض أوجه النقص في البنية التحتية المالية إلى أن تتمكن الأردن من تحسين معلوماتها الائتمانية والمعاملات المضمونة والإعسار. انخفضت مساهمات الشركة الأردنية لضمان القروض في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة حالياً إلى 3575 ضمان في 2014. وتحتاج عملية تقديم المنتجات في الشركة الأردنية لضمان القروض إلى تحسينها، وتحديث أنظمتها من أجل تعزيز فاعليتها.

8. تفتقر الشركات الناشئة إلى الوصول إلى التمويل وتمويل الديون. تعمل الحكومة الأردنية بنشاط وفعالية على تحفيز نظام إيكولوجي متنامي لريادة الأعمال والشركات الناشئة وشركات رأس المال المخاطر في الأردن. تشمل مبادرات تنمية ريادة الأعمال المدعومة من الحكومة الأردنية ما يلي: المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية، وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، ومركز الملكة رانيا لريادة الأعمال، وحاضنة الأعمال الأردنية للشركات الناشئة "iPARK" وكذلك حاضنة الأعمال Oasis500 الممولة جزئياً من الحكومة. يعتبر الأردن واحداً من أهم مراكز الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من توافر هذه المبادرات الحكومية وشركات رأس المال المخاطر التابعة للقطاع الخاص وشبكات كبار المستثمرين، إلا أنه لا يزال هناك نقص في تمويل الشركات الناشئة. حتى في ظل وجود تلك المبادرات الحكومية، تواجه الشركات الناشئة الأردنية صعوبات في الحصول على تمويل المتابعة بعد الحضانة وقروض بدء الأنشطة التجارية (ديون المشروعات)، حيث لا يتم منح هذا التمويل على نطاق واسع من خلال البنوك في الأردن. ومن أكبر التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في الأردن؛ نقص تمويل المتابعة بقيمة تتراوح ما بين 200 ألف دولار و500 ألف دولار والحاجة إلى مزيد من خدمات تنمية الأعمال التي تتجاوز الإمدادات المعروضة حالياً (برنامج المعلومات من أجل التنمية "نفوديف"، 2012).

9. بالتالي سوف يساهم تعزيز متطلبات النظام الإيكولوجي من خلال وضع آليات تمويل مبتكرة بين البنوك والجهات المعنية برأس المال المخاطر في القطاع الخاص في تعزيز النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال في الأردن. هذا وسوف يساعد تعزيز تمويل ديون المشروعات عن طريق استخدام البنوك عروض المنتجات الحالية المقدمة من الشركة الأردنية لضمان القروض (مثل برنامج ضمان القروض لرواد الأعمال) على النمو المستدام لبيئة ريادة الأعمال في الأردن.

ثانياً. الأهداف الإنمائية للمشروع

أ- الأهداف الإنمائية للمشروع الحالي – المشروع الأصلي

يتمثل هدف المشروع في المساهمة في تحسين الحصول على تمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية.

رابعاً التمويل (بالمليون دولار أمريكي)

التكلفة الكلية للمشروع:	50,00	إجمالي تمويل البنك:	50,00
الفجوة التمويلية:	0,00		
مصدر التمويل		المبلغ	
المقترض:		0,00	
البنك الدولي للإنشاء والتعمير		50,00	
الإجمالي:		50,00	

خامساً. التنفيذ

1. قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالاتفاق مع وزارة المالية، بتعيين البنك المركزي الأردني كجهة منفذة للمشروع، وسوف يكون مسؤولاً عن تنسيق وإدارة المشروع بأكمله. استند اختيار البنك المركزي الأردني لتنفيذ المشروع على كونه الجهة المسؤولة عن تنظيم والإشراف على النظام المصرفي في الأردن (الذي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي)، ويتألف من 22 بنكاً تجارياً وأربعة مصارف إسلامية. لا يوجد في الأردن بنوك تنمية (على عكس الوضع في تركيا أو الهند) أو بنوك مختصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو بنوك مملوكة للدولة. وبالتالي، تعد البنوك الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ونظراً لعدم وجود مؤسسة عليا عملية أو سليمة، فإن أفضل طريقة لتحويل الأموال عبر البنوك تكون من خلال البنك المركزي. يعتبر هيكل المشروع بهذه الطريقة أكثر كفاءة من الهيكل الذي ينطوي على اتفاقيات المشاركة الفردية مع كل بنك مشارك، حيث أنه يساعد على تحديد مهام المساءلة ومهام إعداد التقارير في مؤسسة واحدة ويضمن تنسيق أفضل أثناء التنفيذ ويسهل متابعة المشروعات والإشراف عليها.
2. قام البنك المركزي الأردني بإعداد دليل العمليات المقبول لدى لبنك. يتضمن دليل العمليات عدة أمور من بينها، الإدارة المالية المتفق عليها وترتيبات الإنفاق وترتيبات الشراء والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمنع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقروض ومنح المؤسسة الدولية للتنمية الصادرة بتاريخ 15 أكتوبر 2006 والمعدلة في يناير 2011، إلى جانب إطار مفصل لقياس ومتابعة النتائج باستمرار، وهو عنصر أساسي لضمان التنفيذ الفعال.
3. وقد أنشأ البنك المركزي الأردني وحدة تنفيذ المشروع برئاسة (نائب) المدير التنفيذي بإدارة الاستقرار المالي، وتتألف من ممثلين من قسم تحليل البيانات وقسم الدراسات والتراخيص والإدارة القانونية وإدارة الاستثمار وإدارة العمليات الخارجية. تم تكليف وحدة تنفيذ المشروع بالإشراف على المشروع وتنفيذه بما يتماشى مع ترتيبات التنفيذ الموضحة بالتفصيل في دليل العمليات. سوف يتولى البنك المركزي الأردني مسؤولية ضمان امتثال أنشطة المشروع للترتيبات الإنمائية وضمانات المشروع. ونظراً للقدرة المالية التي يتمتع بها البنك المركزي الأردني وسجل إنجازاته، استناداً إلى مراجعة منشور سياسة العمليات رقم 8.30 (انظر الملحق 13)، فإنه في وضع جيد ولديه القدرة على تنفيذ المشروع وضمان الامتثال أثناء التنفيذ.
4. سوف يحول البنك المركزي الأردني الأموال إلى البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر وفقاً لمعايير الأهلية

والإجراءات المبينة في دليل العمليات. وسوف يتم التوقيع على اتفاقية فرعية بين المقترض والبنك المركزي الأردني تُلزم المقترض بإقراض حصيلة القرض إلى البنك المركزي الأردني لتنفيذ المشروع إعمالاً للشروط والأحكام المقبولة لدى البنك. سوف يتم إيداع الأموال في الحساب الرئيسي للبنك المركزي الأردني وسيتم الإنفاق على أساس رد التكاليف من خلال التقارير المالية المرحلية غير المدققة، التي يقوم بإعدادها البنك المركزي الأردني، والتي تثبت النفقات الفعلية. ويتم تقديم هذه التقارير على أساس ربع سنوي، لكن يتمتع البنك المركزي الأردني بالمرونة التي تسمح له بطلب استرداد التكاليف قبل الفترات ربع سنوية عن طريق تقديم تقارير تغطي فترات زمنية أقصر. وسيتم تنسيق جميع الأمور أعلاه من قبل وحدة تنفيذ المشروع وإعداد تقرير بذلك وتقديمه إلى إدارة البنك المركزي الأردني.

5. أوضحت جميع عمليات التقييم التي خضع لها البنك المركزي الأردني أن البنك يتبع أنظمة وإجراءات كافية وملاءمة للإدارة المالية تساعده على إعداد التقارير المالية المرحلية على أساس ربع سنوي بالتنسيق المتفق عليه والموضح بالتفصيل في دليل العمليات. تنحصر المشتريات ذات الصلة بالمشروع في مكون المساعدة الفنية.

6. وقد تم وضع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لتحديد وتقليل وتفاخي وحجب وتخفيف ومتابعة الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي تمثلت لسياسات البنك الدولي والقوانين واللوائح المعمول بها في الأردن. سيتم تطبيق هذا الإطار من قبل البنوك عند اختيار والإشراف على المشروعات الفرعية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي سيتم تمويلها. تم الكشف عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية قبل التقييم وتم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. لا تزال قدرة البنك المركزي الأردني على متابعة وتقييم هذا الإطار وإعداد تقارير عنه محدودة، على الرغم من أنه قد تعامل من قبل مع قضايا الضمانات الاجتماعية والبيئية.

7. سيتم وضع الترتيبات المناسبة لضمان الإشراف الكافي على المشروع، بما يغطي الجوانب الائتمانية والضمانات من خلال مهام الإشراف النصف سنوية. سيقوم فريق الإشراف بالاعتماد على الخبرات الموجودة في البنك وكذلك الخبراء الخارجيين، إذا لزم الأمر. وسيتم أثناء بعثات الإشراف عقد اجتماعات مع الجهات المعنية الأخرى العاملة في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الجهات المانحة.

8. ينبغي أن تميز البنوك بين إقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإقراض مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ولا سيما في متطلبات تقديم التقارير من حيث عدد المستفيدين الذين يتم الوصول إليهم. يتم إعداد تقارير منفصلة عن عدد عملاء التمويل متناهي الصغر الذين يحصلون على الخدمات من خلال إقراض البنوك لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

سادساً: السياسات الوقائية (تشمل المشاورات العامة):

لا	نعم	السياسات الوقائية التي يستهدفها المشروع
	X	التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01)
X		الموائل الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.04)
X		الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.36)
X		مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات 4.09)
X		الموارد الحضارية المادية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.11)
X		السكان الأصليون (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10)
X		إعادة التوطين القسرية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12)
X		سلامة السدود (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.37)
X		المشروعات على المجاري المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50)
X		المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.60)

(التعليقات (اختيارية)

سابعاً: جهة الاتصال

البنك الدولي

الاسم: سحر أحمد نصر

الوظيفة: مدير البرنامج
رقم الهاتف: 5772+255 /2
البريد الإلكتروني: snasr@worldbank.org

الجهة المقترضة/ العميل/ المستلم
الاسم: حكومة الأردن
نقطة الاتصال: د. صالح الخرابشة
الوظيفة: الأمين العام، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
رقم الهاتف: +96264634511
البريد الإلكتروني: saleh.kh@mop.gov.jo

الجهات المنفذة
الاسم: البنك المركزي الأردني
نقطة الاتصال: د. ماهر شيخ حسن
الوظيفة: نائب محافظ البنك المركزي الأردني
رقم الهاتف: +96264630301
البريد الإلكتروني: Maher.hassan@cbj.gov.jor

ثامنا: لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop
The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
رقم الهاتف: (202) 458-4500
رقم الفاكس: (202) 522-1500
موقع على الانترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>